في كلمة بلادنا في القمة العربية بدمشق .. نائب الرئيس :

مستقبل أمتنا مرهون بمدى قدرة قادتها على إيجاد حلول عملية لمختلف القضايا

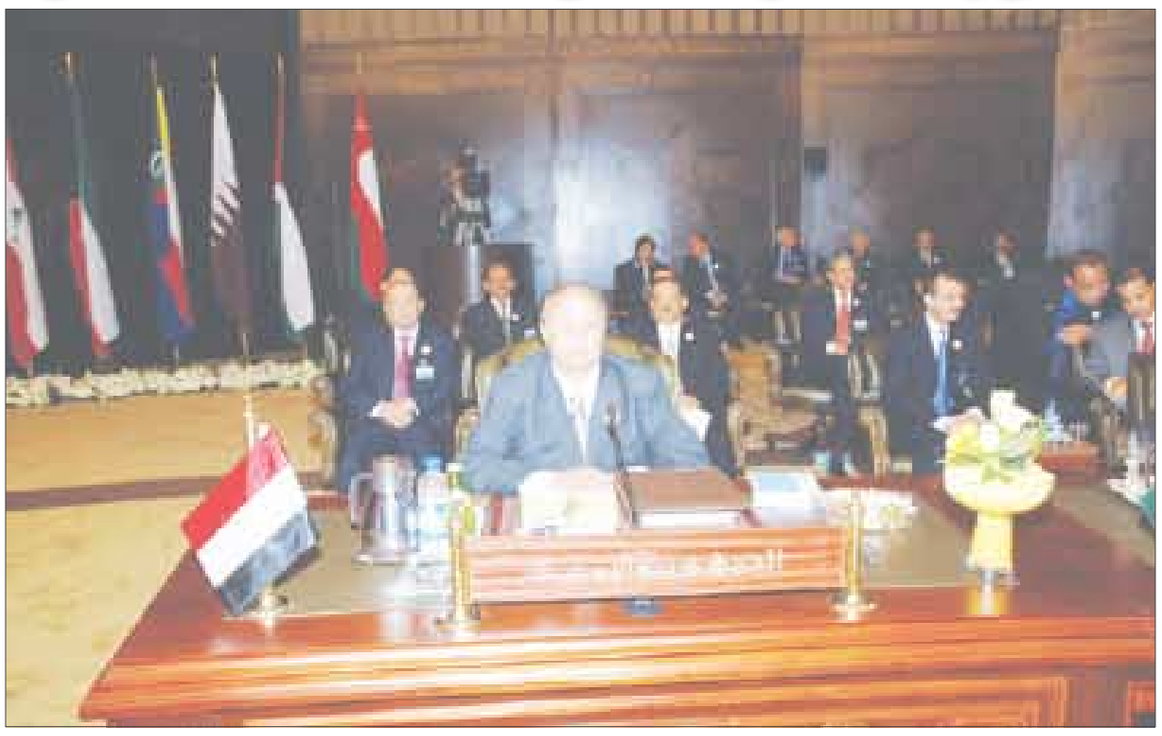

دمشق / سبأ:

أكدت الجمهورية اليمنية إن التحديات التي تواجه الأمة العربية في المرحلة الراهنة تستوجب على الجميع تعزيز التضامن العربي وتفعيل آليات العمل القومي المشترك .

وأكدت اليمن في كلمتها بالقمة العربية في دورتها العشرين التي القاها الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اليوم قبيل انقعاد الجلسة الختامية للقمة في دمشق, ان مستقبل أمتنا مرهونٌ بمدى قدرة قادتها على إيجاد حلول عملية لمختلف القضايا والتحديات التي تواجهها في الظروف الراهنة في المستقبل.

وقال الأخ نائب رئيس الجمهورية الذي رأس وفد اليمن إلى القمة :» من المؤسف أن عدم معالجة القضايا العربية بروح المصارحة والمكاشفة وتغليب المصالح القُطرية على المصالح القومية, قد أدى إلى حدوث الكثير من الإشكاليات الراهنة التي نعيشها اليوم في مسيرة العلاقات العربية - العربية, الأمر الذي جعل هذا التباعد في الرؤى ينعكس للأسف على مثل هذه اللقاءات على مستوى القمم وغيرها وحال دون تحقيق الغايات المنشودة منها».

وأضاف :» وانطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على أن تكون القمة العربية محققة لأهدافها في تحقيق التقارب والتضامن والتكامل بين الأشقاء وتجنباً لان يشكل مكان انعقاد القمة سبباً لإيجاد أي حرج للدولة المضيفة سواء في مستوى المشاركة فيها أم القضايا المدرجة على جدول أعمالها مما يؤثرُ بصورةٍ سلبية على القرارات ومستوى النتائج التي تخرج بها وتؤدي إلى وجود انقسامات في الرأي, فإننا في الجمهورية اليمنية نقترح بأن يكون مقر الجامعة العربية هو المكان الدائم والمناسب الذي تنعقد فيه القمم العربية الدورية سنوياً وبانتظام وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك على أن تتحمل كل دولة نفقات وفدها ويكون ذلك بديلاً لاستضافة القمم في العواصم العربية وبما يضمن لمؤسسة القمة النجاح ويجنبها أي ظروف أو تقلبات سياسية أو مؤثرات سلبية قد تبرز من هنا أو هناك.. وفي أي وقت من الأوقات».

وفيما يلي نص الكلمة :

عدم معالجة القضايا العربية بروح المصارحة والمكاشفة أدّى إلى حدوث كثيرٍ من الإشكاليات

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ الرئيس بشار الأسد..

الأخوة أصحاب الفخامة والسمو والمعالي..

الحاضرون جميعـاً..

في البداية اسمحوا لي أن انقل إليكم تحيات أخيكم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي كان يتمنى مشاركتكم أعمال هذه القمة لولا ظروفٌ طارئة.. مع تمنياته لهذه القمة بالنجاح والتوفيق والخروج بقرارات تلبي تطلعات أبناء الأمة وتكفل مجابهة التحديات الراهنة المفروضة عليها وعلى أكثر من صعيد.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل لفخامة الرئيس بشار الأسد وحكومة وشعب سوريا الشقيق على دقة التنظيم وكرم الضيافة وحسن الوفادة والتي ليست بغريبة على الشعب العربي السوري الأبي .. كما أتقدم بالشكر الجزيل لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس الدورة السابقة على جهوده في قيادة العمل العربي ومتابعة نتائج القمة السابقة.

والشكر موصول أيضاً للأخ عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية والأخوة في الأمانة العامة للجامعة على جهودهم من أجل الإعداد لهذه القمة والدفع بمسيرة العمل العربي المشترك عموماً.

وما من شك فإن هذه القمة تنعقد في ظل ظروفٍ وأوضاع إقليمية ودولية معقدة وتحدياتٍ كبيرة تواجهها أمتنا العربيةُ في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها وهو ما يجعل أنظارَ شعوبنا وأمتِنا العربية تتجهُ نحو هذه القمة بنظرةِ أملٍ وترقب لما سوف تخرج به من قراراتٍ تلبي طموحات شعوبنا العربية في مستقبل أفضل ومواجهة تلك التحديات والتهديدات التي تتعرض لها الأمة والخروج برؤيةٍ موحدة سياسياً وأمنياً واقتصادياً تكفل وبدرجةٍ أساسية تجاوز الحالة الراهنة والمؤسفة من التصدع الذي تشهده العلاقات العربية العربية في أكثر من مكان بما لايخدم مصالح الأمة.

ندعو إلى إنشاء مشاريع عربية مشتركة في الطاقة النووية والكهرباء

الأخ الرئيس.. الأخوة الأعـزاء.. من المؤسف القـول بـأن عـدم معالجة القضايا العربية بروح المصارحة والمكاشفة وتغليب المصالح القُطرية على المصالح القومية قد أدى إلى حدوث الكثير من الإشكاليات الراهنة التي نعيشها اليوم في مسيرة العلاقات العربية - العربية ووجود مثل هذا التباعد في الرؤى أنعكس للأسف على مثل هذه اللقاءات على مستوى القمم وغيرها والمر الذي يحول دون تحقيق الغايات المنشودة منها.

وانطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على أن تكون القمة العربية محققة لأهدافها في تحقيق التقارب والتضامن والتكامل بين الأشقاء وتجنباً لان يشكل مكان انعقاد القمة سبباً لإيجاد أي حرجٍ للدولة المضيفة سواء في مستوى المشاركة فيها أم القضايا المدرجة على جدول أعمالها مما يؤثرُ بصورةٍ سلبية على القرارات ومستوى النتائج التي تخرج بها وتؤدي إلى وجود انقسامات في الرأي, فإننا في الجمهورية اليمنية نقترح بأن يكون مقر الجامعة العربية هو المكان الدائم والمناسب الذي تنعقد فيه القمم العربية الدورية سنوياً وبانتظام وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك على أن تتحمل كل دولة نفقات وفدها ويكون ذلك بديلاً لاستضافة القمم في العواصم العربية وبما يضمن لمؤسسة القمة النجاح ويجنبها أي ظروف أو تقلبات سياسية أو مؤثرات سلبية قد تبرز من هنا أو هناك.. وفي أي وقت من الأوقات.

آملين أن ينال هذا المقترح الاستجابة من قبل أشقائنا ولما فيه مصلحة الأمة والعمل العربي المشترك.

الأخ الرئيس.. الأخوة الأعزاء..

إن هذه القمة تنعقدُ وشعبُنا العربي الفلسطيني يتعرض لأبشع أنواع العدوان والقهر والحصار من قبل إسرائيل التي تتجاهل كل قرارات الشرعية الدولية وتضرب عرض الحائط بكل الجهود والمحاولات الداعية للسلام.

وانطلاقاً من حرص الجمهورية اليمنية على رأب الصدع في الصف الوطني الفلسطيني فقد تقدمت بمبادرة من سبعة بنود وهي: أولاً: العودة بالأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 6/13/ 2007م والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية.. وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي.

ثانياً: يتم استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة (عام 2005م) واتفاق مكـة (عـام 2007م) على أساس أن الشعب الفلسطيني كلٌ لا يتجزأ وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلةً بحكـومة وحـدة وطنية والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ثالثاً: التأكيد على احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

رابعاً: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ولاً علاقة لأي فصيل بها.

خامساً: تشكل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تُمثلُ فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي وتكون قادرة على ممارسة مسئولياتها كاملة.

سادساً: تشكل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر، والسعودية وسوريا والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

سابعاً: تكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي وتخضع للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

وهذه المبادرة تأتي امتداداً ومكملاً للجهود الخيرة التي بذلها الأشقاء سواءً في اتفاق القاهرة أم اتفاق مكة المكرمة ونأمل من القمة مباركة تلك الجهود لتكون المبادرة اليمنية مبادرة عربية وبما من شأنه تحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية لأن المتضرر الأكبر من الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني هو الشعب الفلسطيني ولا تستفيد منه سوى إسرائيل وحيث يلحق هذا الخلاف ضرراً كبيراً بنضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل نيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وإنها لمناسبة نجدد فيها مطالبتنا المجتمع الدولي وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية لممارسة الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المتكرر وإنهاء حصارها الجائر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ووقف بناء الجدار العنصري العازل والاستجابة لجهود إقامة سلام عادل وشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي – الإسرائيلي والمبادرة العربية للسلام.

الأخوة الأعزاء.. إننا نتطلع بأمل كبير بأن يتمكن أشقاؤنا في العراق من تجاوز الظروف المحزنة والتحديات الصعبة التي ظل يمر بها هذا القطر الشقيق في ظل الاحتلال ونكـرر دعـوتـنا لـكـافـة الأطـراف العراقية وبمختلف أطيافها السياسية والاجتماعية إلى الحوار الجاد وطي صفحة الماضي وتغليب مصلحة العراق ووضعها فوق أي اعتبار من أجل بناء عراق ديمقراطيٍ حر ومستقل وقادرٍ على تلبية تطلعات أبنائه والنهوضِ بدوره في خدمة قضايا أمتهِ.

نقترح أن يكون مقر الجامعة العربية المكان الدائم لانعقاد القمم العربية

كما أننا نحث أشقاءنا في لبنان على ضرورة التوافق فيما بينهم من أجل انتخاب رئيس الجمهورية المُجمع عليه لسد الفراغ القائم في هذا المنصب وتجاوز حالة الانقسام ومن ثم الانتقال إلى تطبيق ما جاء في بنود المبادرة العربية لحل المشكلة في لبنان وبما من شأنه ضمان أمن واستقرار لبنان ووحدته وسلامة أراضيه.

كما أننا نعلن وقوفنا إلى جانب أشقاءنا في السودان وبما يصون أمنه واستقراره ووحدته ونشيد بجهود الحكومة السودانية واستجابتها لكافة الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام في السودان.

ونكرر دعوتنا إلى الوقوف إلى جانب الأشقاء في الصومال ومساعدة الحكومة الصومالية الانتقالية في جهودها من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية وإعمار ما خلفته الحرب ونحث كافة الأطراف في الصومال إلى الحوار فيما بينهم ولما فيه مصلحة الصومال وخدمة أمنه واستقراره.

الأخوة الأعزاء.. إن العالم يعيش اليوم حرباً لا هوادة فيها ضد الإرهاب والتي تحتاج إلى تضافر جهود الجميع من أجل استئصال هذه الآفة الخطيرة ونؤكد بأن مواجهة الإرهاب لا ينبغي أن تقتصر على أساليب الحسم العسكري والأمني فحسب ولكن لابد من إزالة المناخات المشجعة على الإرهاب وفي مقدمة ذلك العمل من أجل مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الدولية التي تواجه امتحاناً صعباً في ظل ازدواج المعايير وسياسة الكيل بمكيالين.

وإننا نعبر عن إدانتنا الشديدة للإساءة المتكررة لديننا الإسلامي الحنيف ولرسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ونطالبُ بإيجاد تشريعات دولية تمنع المساس بالمقدسات والمعتقدات الدينية.

الأخوة الأعزاء.. إن المرحلة الراهنة تتطلب منا جميعاً تعزيز التضامن العربي وتفعيل آليات العمل القومي المشترك وفي مقدمتها السعي لإيجاد التكامل الاقتصادي العربي من أجل المزيد من تشابك المصالح بين شعوبنا.

وبهذه المناسبة ندعو ومن خلال هذه القمة إلى إنشاء هيئة عربية لأبحاث الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية وبخاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية التي ندعو إلى إنشاء مشاريع عربية مشتركة فيها وبما يعزز من تشابك المصالح بين شعوبنا ودولنا. وكذا إنشاء صندوق عربي للتنمية تساهم فيه الدول العربية كلٌ بحسب دخلها القومي لخدمة أهدافِ التنمية في الوطن العربي.

الأخوة الأعزاء.. إن مستقبل أمتنا مرهونٌ بمدى قدرة قادتها على إيجاد حلول عملية لمختلف القضايا والتحديات التي تواجهها في الظروف الراهنة وفي المستقبل وإننا نتطلع للخروج من هذه القمة بمواقف موحدة تجاه قضايا أمتنا المصيرية وتحقيق كل ما يلبي تطلعات وطموحات شعوبنا العربية.

مرة أخرى أجدد شكري وتقديري لكم فخامة الرئيس بشار الأسد على جهودكم الطيبة وكل من بذل الجهد من أجل إنجاح أعمال القمة. سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير أمتنا وتقدم وازدهار أوطاننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،.

خصوصيات قمة دمشق

فيصل الصوفي

مؤتمر القمة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عقد يومي 29 ـ 30 مارس 2008م في دمشق.. هذا المؤتمر كان متفرداً فقد جرى في ظل ميزة لا سابقة لها في التاريخ المعاصر منذ أول مؤتمر قمة عام 1946م تقريباً.

في مؤتمر القمة هذا لم تحضر لبنان.. لكن ليست هذه ميزته.. في مؤتمر قمة دمشق شاركت السعودية بمندوبها في جامعة الدول العربية.. لكن خصوصية القمة ليست في هـذا.. في قمة دمشق شارك وزير دولة مـصري ممثلاً لجمهورية مصر في القمة .. ومع ذلك الخصوصية ليست هـذه.. في قمة دمشق غاب زعماء أو رؤساء دول وممالك مثل البحرين والمغرب والأردن ومصر والسعودية .. ولكن لم تكن القمة مميزة لهذا السبب.

وفي قمة دمشق عرضت مشكلات الخراب في الصومال ودارفور وفلسطين والعراق وفي أماكن أخرى من الوطن العربي المخرب.. لكن لا أحد يقول إن هـذا أمـر جديد أو شيء تتميز به قمة دمشق.

الـشيء المميز الـذي انـفـردت بـه قـمـة دمشق تـطـوع بـه مـفـتـي الـديـار السورية .. فقد أصدر فتوى غير مسبوقة.. قال المفتي (بـاسـم الله والـرسـول) إن مشاركة الدول العربية في هذه القمة فرض "عين" أي أن كل ملك أو رئيس دولة عربية يجب أن يحضر هو بنفسه، وأن القمة هذه المرة لا تقبل فرض "الكفاية" أي لا يجوز لرئيس أو لملك دولة أن يرسل إلى دمشق من ينوبه أو يمثله..

الشيء الأكثر تميزاً في هذه القمة أنه بعد هذه الفتوى الدينية العظمى للمرجعية الدينية في سوريا، لم يحضر القمة سوى أقل القليل من المكلفين بفروض "العين" و"الكفاية".. والله المستعان على المتاجرين بالله ورسوله في سوق السياسة!

ناقش عدداً من التقارير

مجلس النواب يقرُ مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية

صنعاء / سبأ:

اقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة يحيى على الراعي رئيس المجلس قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية والذي يتكون من 47 مادة، موزعة على ثمانية فصول تناولت التسمية والتعاريف وسريان القانون وإنشاء المؤسسة وأهدافها وإدارتها ورأسمال المؤسسة ومواردها المالية والسجلات المحاسبية والحسابات الختامية للمؤسسة والودائع المضمونة وكذا أحكام تصفية البنك وأحكام ختامية .

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة الخدمات حول نتائج نزولها الميداني لعدد من محافظات الجمهورية بشأن متابعتها لمستوى أداء وأعمال صناديق النظافة وتحسين المدن وفقا للقانون رقم 20 لسنة 99 م .

حيث أفادت اللجنة في تقريرها قيام محافظي المحافظات وادارات الصناديق بالصرف من موارد الصنايق بصورة غير قانونية وانفاقها خارج الاهداف المحددة لها وتنفيذ عدد من المشاريع التابعة لبعض المكاتب الحكومية بالرغم من أن تلك المكاتب لها إعتمادات في موازنتها وان هناك مبالغ يتم استقطاعها مباشرة من الإيـرادات قبل توريدها لحساب الصناديق بالمخالفة لإحكام القانون المالي ولائحته التنفيذية .

كما أفادت اللجنة ان هناك مبالغاً يتم صرفها من موارد صناديق النظافة والتحسين دون مسوغ قانوني تحت مسمى عمولات تحصيل إيرادات الصناديق وكذا قيام بعض صناديق النظافة والتحسين بفرض وتحصيل رسوم باسم النظافة والتحسين دون إتباع الاجراءات القانونية، وقيام عدد من صناديق النظافة والتحسين بصرف بعض المبالغ من حساباتها دون إرفاق أواستكمال الاوليات والمستندات المؤيدة لصحة الصرف وقانونيتها .

وأشارت لجنة الخدمات إلى عدم قيام عدد من صناديق النظافة والتحسين بتضمين حساباتها الختامية تفاصيل إيراداتها ونفقاتها ليسهل معرفة موقفها المالي والمحاسبي.

كما أشارت اللجنة في تقريرها ان الية التحصيل لموارد بعض صناديق النظافة والتحسين تفتقر إلى إجراءات الرقابة وسلامة الصرف وفقا للأهداف المنصوص عيلها في القانون، وكذا غياب دور الخطط والبرامج في تحقيق أهداف الرقابة السابقة وغياب أقسام المتابعه والمراجعة الداخلية عن الهيكل الوظيفي القائم في تلك الصناديق مما يدل ذلك على القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية .

واعـتـبـرت لجنة الـخـدمـات صندوقي النظافة والتحسين بمحافظتي إب والحديدة أحد انجح صناديق النظافة والتحسين نوعا ما وذلك لتحقيقهما الأهداف التي أنشأ من اجلها وذلك من خلال تحسن مستوى النظافة في المدينتين وتنفيذ العديد من مشاريع التحسين في المحافظة .

ولفتت اللجنة إلى ان من اهم أسباب انخفاض إيرادات عدد من صناديق النظافة ترجع إلى صعوبة تحصيل بعض رسوم النظافة والتحسين المستحقة على عدد من الجهات، وعدم وجود التنسيق الكامل بين صناديق النظافة والجهات التي تقوم بتحصيل بعض مواردها وكذا عدم إظهار الاستخدامات الفعلية ضمن الحسابات الختامية للدولة للأعوام السابقة ،مشيرة إلى ان هناك تداخل في أعمال صناديق النظافة والتحسين ومكاتب الأشغال بالمحافظات.

كما لفتت اللجنة البرلمانية إلى عدم التقيد والالتزام من قبل القائمين على بعض صناديق النظافة والتحسين بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية عند تنفيذ معظم مشاريع التحسين أو المشتريات وعدم وجود أحكام خاصة بالعقوبات والغرامات في مواد القانون رقم /20/ لسنة 1999م بشأن إنشاء صناديق النظافة والتحسين ضد المخالفين والمتأخرين أو المتهربين عن تسديد رسوم النظافة والتحسين المحددة في القانون و قرار مجلس الوزراء، منوهة إلى اقتصار إنشاء صناديق النظافة على عواصم المحافظات وعدم إنشائها في عدد من المدن الثانوية الكبيرة بالمحافظات والتي تعاني من تدني مستوى النظافة والتحسين بتلك المدن .

وأوضحت اللجنة أنه يتم إنشاء عدد من المقالب الخاصة بالمخلفات في المدن الرئيسية دون دراسات علمية وواقعية يراعى فيها التطور العمراني المتزايد وكذا عدم الاهتمام بإنشاء مقالب صحية لمخلفات المستشفيات والعيادات الطبية ومخلفات المحطات الكهربائية من الزيوت السامة.

وفي ضوء ذلك ارجأ المجلس مناقشة التقرير إلى جلسة أخرى.

واستمع المجلس إلـى تقرير لجنة الشئون الدستورية والقانونية عن نتائج دراساتها لمقترح انشاء لجنة دائمة للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة بها وحساباتها الختامية.

وفي هذا السياق فقد رأت اللجنة تعارض مهام واختصاصات اللجنة الدائمة والمقترح انشائها وفقاً للمادة الأولى من المقترح مع مهام واختصاصات اللجنة الخاصة بشأن مراجعة ودراسة الحسابات الختامية, وكذا مخالفة المادة الأولى من المقترح لنصوص وأحكام الفقرة (أ) من المادة (232)من اللائحة .

مشيرة إلى افتقار المشروع للسند التشريعي والتي لم تجز اقتراح إلغاء أي من لجان المجلس الدائمة أوالخاصة, وإنما أجازت للمجلس تشكيل لجان دائمة صغرى, أو دمج لجنتين أو أكثر من اللجان الدائمة وبما لايتعارض مع احكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

إلى جانب ذكر حيثيات أخرى وبناءً عليها رأت اللجنة بأن استحداث لجنة دائمة جديدة خاصة بالموازنات والحسابات الختامية يتطلب تعديلاً لعدد من مواد اللائحة الداخلية للمجلس .

وقد أجل المجلس مناقشة هذا التقرير إلى جلسة لاحقة.

واستمع المجلس إلى تقرير أخر للجنة الشئون الدستورية والقانونية حول رايها بشأن جواز نظر المجلس في مشروع قانون تعديل المادة (3) من القانون رقم (6) لسنة 1990م بشأن الجنسية اليمنية وتعديلاته والمقدم من عضو المجلس سنان عبدالولي العجي.

وقد بينت اللجنة في تقريرها أن مشروع تعديل المادة (3) من القانون سالف الذكر يهدف إلى منح ابناء اليمنية المتزوجة بأجنبي الجنسية بديلاً عن النص النافذ الذي يعطي الجنسية اليمنية فقط لمن ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية وكذا الغاء المادة (10) مكرر من القانون (24) لسنة 2003م والمرتبطة بتعديل المادة (3) المشار اليها .

فيما أشارت اللجنة انها من خلال مناقشتها لمشروع التعديل للمادة المذكورة في ضوء الدستور وقانون الجنسية النافذ وتعديلاته فإنها لم تجد فيها أي تعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة بل ينسجم مع أحكام الدستور فيما يتعلق بالمساواة وتخفيف العبء على المرأة اليمنية التي تعول أبناءها من رجل اجنبي من بعض الالتزامات المرتبطة بتربيتهم وتنشئتهم ولذلك رأت اللجنة جواز نظر المجلس فيه.

وبناءً على ذلك اقر المجلس إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس .

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن نتائج نزولها الميداني إلى محطة المعالجة بأمانة العاصمة ومنطقتي التلوث البيئي في مديريتي أرحب وبني الحارث وأجل مناقشته إلى جلسة ثانية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعإلى.

حضر الجلسة الدكتور عدنان عمر الجفري وزير شئون مجلسي النواب والشورى.